منهج السكاكي في الاحتجاج بالشواهد النحوية
في كتابه "مفتاح العلوم"
دراسة وصفية

إعداد

د/ موتمباي رجب إهونغومو

أستاذ اللغة العربية المساعد في كلية القانون الكويتية العالمية

منهج السكاكي في الاحتجاج بالشواهد النحوية في كتابه "مفتاح العلوم" دراسة وصفية

موتمباي رجب إهونغومو
قسم اللغة العربية (اللغويات)، في كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت.
البريد الالكتروني : Mutambayi@kilaw.edu.kw

الملخص:

الإمام أبو يعقوب السَّكَّاكي من أبرز علماء اللغة العربية؛ إذ ظهرت براعته في أكثر فنون اللغة، وجاء كتابه: "مفتاح العلوم" آية في التمكن من اللغة؛ فلقد حوى طائفة كبيرة من علوم اللغة، ومع كلِّ هذا التَّمكن من العلوم لم ينل السَّكاكيُّ حقَّه من الشَّهرة خارج نطاق علوم البلاغة.

سلك السكاكي في "مفتاح العلوم" مسلك العلماء في الاحتجاج على صحة القاعدة النحوية بالشواهد، وهذه الشَّواهد هي: القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والنثر، وهذه الشواهد متفاوتة المرتبة من حيث كثرتها وعددها عنده، ومنهجه في إيرادها واستعمالها.

كان الشاهد القرآني من أبرز ما احتج به السكاكي للتدليل على القواعد النحوية، وكان يستدل بقراءات القرآن المختلفة أحيانًا، وكان للحديث النبوي الشريف نصيب من الاستشهاد في كتاب "مفتاح العلوم" إلا أنه قليل جدا إذا ما قورن بغيره، وبسبب أن السكاكي لم يكن من المشتغلين بالحديث وجدنا عنده عدم دقة في بعض الأحاديث القليلة التي استشهد بها من حيث صحة نسبة الحديث، أو الالتزام بألفاظها الواردة.

أما الشاهد الشعري فكان عمود الشواهد وذروتها، ونال النصيب الأكبر لدى السكاكي، وهو –كعادة النحويين قبله– كان يستشهد بالبيت كاملًا، وأحيانا يأتي ببعضه، وتارة ينسبه إلى قائله، وتارة أخرى يجعله خِلوًا من النسبة، وكان لنثر العرب من أمثالهم وحكمهم نصيب من شواهد السكاكي، ولكنه قليل إن قورن بصنوه وقرينه الشعر.

الكلمات المفتاحيَّة: منهج، الشواهد، الاحتجاج، النحو، السكاكي، مفتاح العلوم.

Al-Sakkaki's Method in Grammatical Evidence in His Book 'Miftah al-Ulum' (The Key to the Sciences): A Descriptive Analytical Study.

Mutumbai Rajab Ihongomo
Department of Arabic Language (Linguistics), at Kuwait International College of Law, Kuwait.
Email: Mutambayi@kilaw.edu.kw

Abstract:
Imam Abu Ya'qub Al-Sakkaki stands out as one of the prominent scholars of the Arabic language, demonstrating his mastery in various linguistic disciplines. His book, "Miftah al-Ulum" (The Key to the Sciences), stands as a unique model in linguistic proficiency, encompassing a wide range of linguistic sciences. Despite his mastery, Al-Sakkaki did not receive the recognition he deserved beyond the field of rhetoric.

In "Miftah al-Ulum," Al-Sakkaki adopts the approach of scholars in substantiating grammatical rules with evidence. His evidence includes the Quran, the noble Hadith, poetry, and prose, varying in quantity and significance. The Quranic evidence holds a prominent place in Al-Sakkaki's arguments, relying on different Quranic readings when necessary. Although the noble Hadith also finds a place in "Miftah al-Ulum," its presence is comparatively limited due to Al-Sakkaki's lack of expertise in Hadith sciences, leading to occasional errors in citing and attributing the authenticity of certain Hadiths.

The poetic evidence, however, holds a central and significant role in Al-Sakkaki's work. Like his predecessors in the field of grammar, Al-Sakkaki often cites entire verses or parts of them, sometimes attributing them to specific poets and at other times omitting such attributions. Arab proverbs and wisdom also contribute to the evidential framework of Al-Sakkaki, though to a lesser extent compared to poetry.

Keywords: Methodology, Evidence, Linguistic Analysis, Al-Sakkaki, Grammar, Miftah al-Ulum.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أولًا: موضوع البحث:

لعلماء العربية – شأنهم كشأن سائر العلماء – مسالك يسلكونها في تصانيفهم، ومناهج ينتهجونها سواء في طريقة تقديمهم المادة العلمية في كتبهم، أو في طريقة الاستدلال وذكر الشواهد لما يوردونه من قواعد وأحكام، إلى غير ذلك مما قد يتراءى للباحث في كتبهم، وقد تكون تلك المناهج على لاحب واضح يستبينها كل ذي بصر ونقد بكل يسر، وأحيانًا قد تكون غامضة مشتبكة ، يحتاج كشفها إلى إعمال نظر وطول روية، ولا يمكن في أي حال من الأحوال معرفة مناهج العلماء في تآليفهم من دون غوص فيها واستقصاء ما فيها، وقد جاء هذا البحث كاشفًا النقاب عن المنهج الذي انتهجه أبو يعقوب السكاكي في استخدامه الشواهد النحوية في كتابه "مفتاح العلوم"، من حيث أنواعها، وكيفية إيراد كل نوع، ومقارنة كل نوع بالنسبة إلى الأنواع الأخرى.

ثانيًا: حدود البحث:

يتناول هذا البحث القسم الثاني من مفتاح العلوم وهو القسم النحوي، دون سائر الأقسام الأخرى.

ثالثًا: تساؤلات البحث:

أسعى من خلال هذا البحث إلى الإجابة عن أسئلة عديدة، وعلى رأسها:

ما أنواع الشواهد النحوية التي استخدمها السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم"؟ ما منهجه في تعامله مع تلك الشواهد؟ ما الشواهد النحوية كان لها النصيب الأكبر في مفتاح العلوم؟ ما موقف السكاكي من الاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة؟ وما موقفه من قضية الاستشهاد بالحديث النبوي

في استنباط القواعد النحوية؟ ما منزلة أشعار العرب وكلامهم في الاحتجاج النحوي لدى السكاكي؟

رابعًا: أهداف البحث:

يسعى الباحث من هذا البحث إلى بيان أنواع شواهد النحو التي وظفها السكاكي في مفتاح العلوم، وإلى كشف النقاب عن منهجية تعامله معها، وإلى إحصاء عدد تلك الشواهد، الأمر الذي يعطي تصورًا عن مركزية ومنزلة كل نوع من أنواع الشواهد في الاحتجاج النحوي لديه.

خامسًا: أهميَّة البحث:

إيقاف الباحثين على منهجيَّة الإمام السكاكي في تعامله مع الشَّواهد في القسم الثاني من كتاب مفتاح العلوم وهو قسم النحو، وهل ثمة تفاوت بين تلك الشواهد في الاستعمال، والوقوف على ملامح جديدة في كتاب "مفتاح العلوم".

سادسًا: منهج البحث:

اعتمد الباحث في بحثه هذا منهجًا استقرائيًّا بأداتي الوصف والتحليل، فقد قام بتتبع الشواهد التي استشهد بها السكاكي في القسم النحوي من كتاب مفتاح العلوم، وهو القسم الثاني، ووصفها وبيان المنهج الذي سلكه السكاكي حين تعامله معها، وتحليلها وفق أدوات التحليل والنقد العلمي.

سابعًا: الدِّراسات السَّابقة:

اطلع الباحث على أبحاث متنوعة تتناول السكاكي وكتابه مفتاح العلوم عمومًا، أو تتناول الشواهد خصوصًا عنده، أما فيما يتعلق بالسكاكي وكتابه فمن الأبحاث التي اطلع عليها الباحث في هذا الجانب:

١- آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم دراسة في ضوء المنهج الوظيفي، للباحث نوري خذري، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بإشراف الدكتور لخضر بلخير، في تخصص لسانيات اللغة العربية، في

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، في مدينة باتنة في الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢- مصطلح العامل عند السكاكي (ت. ٦٢٦ هـ) من خلال مفتاح العلوم، للباحث علي فراجي، بحث منشور في مجلة المجمع الجزائري للغة العربية.

وأما فيما يتعلق بالشواهد خصوصًا عند السكاكي، فقد اطلع الباحث على بحثين لهما نوع صلة ببحثه، وهما:

١- الشاهد البلاغي في مفتاح العلوم للسكاكي، للباحثين مصطفى سالمي وسليمان بن علي، منشور في جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – مخبر نظرية اللغة الوظيفية، وهذا البحث الجامع بينه وبين بحثي هو تعلقهما بالشواهد عند السكاكي، ولكنهما تناولا أمرين مختلفين، فبحثه تناول شواهد الجانب البلاغي، وهو القسم الثالث من مفتاح العلوم، وبحثي تناول شواهد الجانب النحوي، وهو القسم الثاني منه.

٢- موقف السكاكي من الشاهد القرآني في كتابه مفتاح العلوم للباحث سعد عبد العزيز الدريهم، وهو بحث يتناول نوعا واحدّا من أنواع الشواهد – وهي الشواهد القرآنية- عند السكاكي، أما البحث الذي أنا بصدده فهو شامل لكل أنواع الشواهد التي استخدمها السكاكي في كتابه من قرآن وحديث وشعر ونثر.

ثامنًا: خطَّة البحث:

يتكون البحث من مقدمةٍ وتمهيدٍ وفصلين وخاتمة، وبيانها كما يلي:

المقدمة: وقد جاءت مشتملةً على عدة نقاط وهي:

أولًا: موضوع البحث.

ثانيًا: حدود البحث.

ثالثًا: تساؤلات البحث.

رابعًا: أهداف البحث.

خامسًا: أهميَّة البحث.

سادسًا: منهج البحث.

سابعًا: الدِّراسات السَّابقة.

ثامنًا: خطَّة البحث.

الفصل الأوَّل: تعريف الشَّاهد النَّحويِّ لغة واصطلاحًا، والفرق بينه وبين القاعدة والمثال.

الفصل الثاني: أنواع الشواهد النحوية ومنهج السَّكاكيِّ في استعمالها، وفي هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد القرآنية في "مفتاح العلوم".

المبحث الثاني: منهج السَّكاكي في الاستشهاد بالحديث الشريف في "مفتاح العلوم".

المبحث الثالث: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد الشِّعريَّة النحوية في "مفتاح العلوم".

المبحث الرابع: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد النَّثريَّة في "مفتاح العلوم".

الخاتمة وتشتمل على أهم النَّتائج، وأبرز المقترحات.

قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأوَّل: تعريف الشَّاهد النَّحويِّ والفرق بينه وبين القاعدة والمثال:

الشَّاهد لغة:

اسم فاعل مأخوذ من الفعل "شَـهِدَ"، والشهادة هي الخبر القاطع، والحَلِف، والمشاهدة: المعاينة، والشُّهود: الحضور، والشهادة تقتضي العلم، والإعلام. (١)

الشَّاهد النحوي اصطلاحًا:

للشَّاهد في اصطلاح علماء العربية عُلقة بالمعنى اللغوي لها، فإذا كان الشاهد اللغوي يقتضي علمًا وإعلامًا، فإن هذا العلم والإعلام حاضر في معنى الشاهد اصطلاحًا أيضًا، وأميل إلى صياغة تعريف الشاهد النحوي اصطلاحًا بأنه: "كلام جزئي مقيّد بحدود مكانية وزمانية يورد لاستنباط قواعد النحو منها"، وأرى أن هذا التعريف أفضل وأدق من غيره من التعريفات؛ لأنه فيه القيود والمحترزات الآتية:

١- قيد: "كلام جزئي" يخرج منه القاعدة؛ لأنها كلام كلي تندرج تحته جزئيات كثيرة، فالقاعدة يجب أن تكون كلية لا جزئية، على عكس الشاهد الذي يجب أن يكون جزئيًّا لا كليًّا.

٢- قيد: "مقيّد بحدود مكانية وزمانية" فيه إشارة إلى أن الشاهد ينبغي أن يكون من كلام العرب في الجزيرة العربية، فقد ذكر اللغويون قبائل معينة تستخرج القواعد من كلامها، وهي قريش وتميم وقيس وأسد،

---

(١) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، ١٩٨٧، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين- بيروت، (٢/ ٤٩٣، ٤٩٤). والإمام ابن فارس، أبو الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا القزويني، ١٩٧٩، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (٣/ ٢٢١) بتصرف.

وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وأبوا الأخذ عمن سواهم لاختلاطهم بغير العرب، ففسدت ألسنتهم، وتنكبت جادة الصواب. (١)

وفيه إشارة أيضا إلى ما جاء عند بعض اللغويين كالأصمعي وغيره أن إبراهيم بن هَرِمة المتوفى سنة ١٧٦ هج هو آخر الحجج الذين يحتج ويستشهد بكلامهم. (٢)

وزعم بعض الباحثين أن تقسيم العلماء قبائل العرب إلى قبائل يؤخذ عنها، وقبائل لا يؤخذ عنها نظرة ومنهج خاطئ، "لأنهم عزلوا عن مجال الاستشهاد معظم القبائل العربية، وإذا كانوا عزلوا كل هذا، فما الذي يبقى لهم من اللغة". (٣)

ففي هذا الكلام تخطئة للمسلك الذي سلكه القدماء، وكأن هذا القائل يدعو إلى فتح الاستشهاد والتقعيد من كلام جميع قبائل العرب.

ويرى الباحث أن تخطئة السابقين في تقسيمهم هذا ومنهجهم ذاك رأي غير سديد، بل هو مخالف للغاية التي نشأ ووضع من أجلها علم النحو، فمن المشهور لدى البَحَثة أن سبب وضع النحو العربي هو القضاء على

---

(١) انظر تفصيل الكلام عن القبائل التي يستشهد بها وحدودها في: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٨٩، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق د. محمود فجال، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، (ص ٦٧)، وفي: الفاسي، محمد بن الطيب الشرقي، ٢٠٠٠، فيض نشر الانشراح من طي روح الاقتراح، تحقيق د. محمود فجال، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، (٥٢٦/١-٥٤٤).

(٢) البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٩٧م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (٨/١).

(٣) الجندي، أحمد علم الدين، ١٩٨٣، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، (ص ١١٥-١١٦).

اللحن الذي فشا على الألسنة بسبب أمور كثيرة منها انتشار الأعاجم، واختلاط العرب بمُسْلِمَة الفتوح، فكيف بعد ذلك يقبل أشعار وكلام القبائل التي شاع اختلاطها بغير العرب منذ الجاهلية، ويصير كلامهم حجة تستخلص منها القواعد، لا شك أنهم إن فعلوا ذلك سيقعون فيما فروا منه، فيضيع جهدهم هباء منثورًا.

بقي أن نشير إلى أن كلام القبائل التي يستشهد بها ليس سواءً في الاستشهاد به أيضًا، بل قسمه العلماء بحسب موافقة بعضه بعضًا، أو بحسب ثبوت النقل إلى مراتب ودرجات كثيرة، منها: المطرد، والغالب، والكثير، والقليل، والنادر، والشاذ. (١)

٣- قيد: "يورد لاستنباط القواعد" قيد مهم للتفرقة بين الشاهد النحوي والمثال النحوي، فالشاهد هو منبع القاعدة، والمثال هو تطبيق للقاعدة، ولا يمنع هذا من استعمال الشواهد أمثلةً، ولكن لا يجوز جعل الأمثلة شواهدَ إلا بقيود، فالشاهد أعم مطلقًا من الأمثلة، فكل شاهد يصلح مثالًا دائمًا، ولا يصلح المثال أن يكون شاهدا إلا إذا كان مستوفيًا لشروط الشواهد. (٢) فالنسبة والعلاقة بين الشاهد والمثال بناء على هذا هو العموم والخصوص المطلق.

(١) انظر: السيوطي، ١٩٨٩م، الاقتراح في أصول النحو وجدله، (ص ٩٦-٩٩).

(٢) التهانوي، محمد بن علي الفاروقي، ١٩٩٦، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناني، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، (١/ ١٠٠٢، ٢/١٤٤٧).

ويمكن تلخيص أوجه المشابهة والمباينة بين الشاهد والمثال على النحو الآتي:

	الجزئي والكلي	**التقيد بالحدود المكانية والزمانية**	**الغرض منه**	**حلوله مكان الآخر**
الشاهد	جزئي	مقيد بحدود مكانية وزمانية	استنباط القاعدة	يحل محل المثال
المثال	جزئي	غير مقيد بحدود مكانية وزمانية	توضيح القاعدة	لا يحل محل الشاهد إلا بقيود

٤- قيد: "قواعد النحو" قيد آخر مهم، فالمعلوم أن علوم اللغة كثيرة، كالنحو والصرف والبلاغة والعروض، ... إلخ، وهذه العلوم ليست سواءً في قضية الشواهد، فبعضها تكون شواهدها مقيدة بالشروط المكانية والزمانية التي مر ذكره قبيل قليل، كعلمي النحو والصرف، فلا يجوز استنباط واستخراج قواعد نحوية وصرفية من غير الشواهد المتصفة بالشروط السابقة، وبعضها لا تكون شواهدها مقيدة بتلك الحدود، كعلوم البلاغة والعروض؛ لذلك نجد أن المتأخرين أوجدوا واخترعوا فنونا وأنواعًا بلاغية لم تكن عند القدماء، خاصة في علم البديع، وكذلك اخترعوا أوزانا عروضية ليس لهم فيها سلف، فهذه العلوم مجال التوليد والاختراع والابتكار فيها أوسع من النوع الأول. (١)

(١) انظر لمزيد بيان: البغدادي، ١٩٩٧، **خزانة الأدب**، (٨/١)، وما بعدها.

الفصل الثاني: أنواع الشواهد النحوية ومنهج السَّكاكيِّ في استعمالها:

تنقسم الشَّواهد إلى قسمين رئيسين: الأوَّل شواهد من كلام الله تعالى ورسوله الأمين وهما القرآن والسنة، والثاني: شواهد من كلام العرب شعره ونثره بشرط وقوعه في عصور الاحتجاج. (١)

وقد استعمل العلَّامة السَّكاكيُّ كل أنواع الشَّواهد في الاحتجاج النَّحوي، ولم يستثن شيئًا منها؛ ولكن وقع التَّفاوتُ في قلة أو كثرة استعمال بعضها، وكذلك تباين منهجه في استعمال تلك الشواهد المختلفة، وفي هذا الفصل سأتناول أنواع الشواهد المختلفة، وأذكر منهج السكاكي في إيرادها في كتابه.

المبحث الأوَّل: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد القرآنية في "مفتاح العلوم""

توجَّهت الأمَّة الإسلاميَّة نحو القرآن الكريم بالعناية والحفظ منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، وتوجَّه العلماء إليه بصفة خاصَّة؛ وذلك لأن القرآن الكريم هو أوثق نصٍ لغوي في العربية، ولهذا عُني علماء العربية كثيرًا به، واستشهدوا به في أغلب مسائلهم، وعلى رأس هذه العلوم: علم النحو، والشَّاهد القرآني جزء من الشَّاهد النَّحويِّ الذي يقوم عليه علم النَّحو، وهو أهم هذه الشَّواهد؛ لكونه السند اللغوي الأول تبعًا لأغلب النَّحويين الذين يجعلون الشَّاهد القرآني هو الأصل في الاحتجاج، ويفضلونه على جميع الشَّواهد الأخرى. (٢)

---

(١) السيوطي، ١٩٨٩، **الاقتراح في أصول النحو وجدله** (ص ٦٧). والدكتور أبو زيد شحاتة، ٢٠١٢م، الشاهد النحوي بين الرواية والتوجيه (دراسة دلالية نقدية) حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع جرجا، العدد السادس عشر، (٣/ ١٩٥٠).

(٢) هدى كزار، ٢٠١٨، **قيمة الشَّاهد القرآنيِّ في كتاب الجنى الداني للمرادي**، عدد (٤١)، (ص ١٣٧٦).

أولًا: منهج السَّكاكي في استعمال الشواهد القرآنية:

جاءت الشواهد القرآنية الموظفة في الاحتجاج النَّحوي في كتاب "مفتاح العلوم" بصورةٍ لافتة، حيث لم تبلغ من الكثرة ما يجعلها متصدرةً للكتاب فكأنَّها بضع شواهد جاءت مع قدرٍ كبير من الشَّواهد الأخرى، على الرغم من كون القرآن مليئًا بما يمكن توظيفه واستعماله شاهدًا في القواعد.

وكان مجموع الشَّواهد القرآنية التي استشهد بها السَّكاكي في التَّقعيد النَّحوي خمسة وخمسين شاهدًا فقط، وهذا العدد قليلٌ قياسًا على استخدام الشَّواهد القرآنية عند غيره من العلماء؛ فمثلًا استشهد ابن الأثير في كتابه: "البديع في علم العربية" بما يزيد عن سبعمائة وثمانين آية، وهذا يوضح الفارق الكبير في عدد الآيات المستشهد بها. (١)

ومما نلاحظه أن السَّكاكي كان يكتفي بموضع الشاهد من الآية، ولو كان الشاهد يقع في كلمتين لكان ذلك كافيًا بالنسبة إليه دون التَّعرض لباقي الآية كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]، (٢) ولو أنَّ الشَّاهد امتد لأكثر من آيةٍ فلا بأس بذكر الآيتين كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخِرِينَ ١٧﴾ [المرسلات:١٦، ١٧]. (٣)

(١) ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدِّين المبارك بن محمد الجزري، ١٤٢٠، **البديع في علم العربية**، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة– المملكة العربية السعودية، (ص ١١٨).

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ١٣٠).

(٣) المرجع السابق (ص ١١٣).

ثانيًا: القراءات القرآنية في مفتاح العلوم:

تنوَّعت قراءات القرآن العظيم تنوعًا كبيرًا فريدًا يسوغ لنا أن نقول: إنَّه قام مقام تعدد الآيات، وهذا عين الكمال حيث بدأ القرآن البلاغة بالإيجاز وختمها بالإعجاز، وعلاوةً على هذا ما في تنوع القراءات من البراهين على صدق القرآن فإن كل هذه القراءات لم تتعارض أو تتناقض، بل تتعاضد، وتؤيد بعضها بعضًا هذا بوجهٍ عام. (١)

وقد اختلف العلماء حول الاستشهاد بقراءات مختلفةٍ؛ فقبلها بعضٌ وأخضع القاعدة لها، وبعضهم قبلها في نفس الحرف المقروء به وإن خالف قياسهم، وبعضهم يخطئ القارئ والقراءة ما دامت لا توافق القياس. (٢)

أمَّا عن منهج السَّكاكيِّ فقد كان استشهاده بالقرآن لا يخرج عن القراءة المعهودة، إلا في حالات قليلة استشهد فيها بقراءات مختلفة، ومن ذلك استشهاده بقراءة الإمام ابن كثير: ﴿كَذَلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الشورى:٣]. بفتح حاء (يوحَى). (٣)

ثالثًا: أمثلة على شواهده من القرآن الكريم:

١- ﴿كَذَلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الشورى:٣].

بفتح حاء (يوحَى).

وجه الاحتجاج بها: قرأ الإمام ابن كثيرٍ الآية الكريمة ببناء الفعل (يُوحى) للمفعول، واسم الجلالة (الله) رُفع بالفاعلية لفعل محذوف؛ كأنَّه

---

(١) الزُّرقانيُّ، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الطبعة الثَّالثة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون ذكر تاريخ الطبعة، (١/ ١٤٩).

(٢) أبو زيد شحاتة، ٢٠١٢، **الشاهد النحوي بين الرواية والتوجيه**، (٣/ ١٩٥٠).

(٣) لتخريج هذه القراءة وتوجيهها انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، ١٩٨١، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٢/٢٥٠)، وانظر أيضًا: الخطيب، عبد اللطيف، ٢٠٠٢، **معجم القراءات**، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، (٨/ ٣٠٨).

قيل: مَن يُوحِي؟ فقيل: يُوحِي اللهُ العزيز الحكيم، وهذا أولى من تقدير اسم الجلالة (الله) خبر مبتدأ محذوف؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه وهي رواية البناء للفاعل. (١)

٢- ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص:٣٠].

وجه الاحتجاج بها: أنَّ الاسم المرفوع المخصوص بالمدح أو الذَّم بعد نِعم وبئس إذا سبقه ما يدل عليه أغنى عن ذِكره آخرًا كما في قول الله تعالى حكايةً عن سيدنا أيوب: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ أي: نِعم العبد أيوب، فحُذف المخصوص بالمدح وهو نبي الله أيوب لدلالة ما قبله عليه. (٢)

٣- ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء:٢].

استشهد السكاكي بها على أنَّ المعنى هنا: "ولا تأكلوا أموالهم مع أموالكم"، لكن لمَّا كان معنى الأكل هنا مجازيًّا، أي: الضم والجمع، لا حقيقة المضغ والبلع عدَّاه بـ "إلى"؛ ليكون المعنى: "لا تجمعوا وتضموا أموالهم إلى أموالكم" وهذا التَّوسع يقع كثيرًا عند العرب، (٣) وهذا التوسع أو التجوّز يسمى التضمين، وهو نوعان: تضمين نحوي، وهو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي المعنيين، وتضمين بياني، وهو تقدير حال تناسب الحرف المذكور، والتأويل المذكور في عبارة السكاكي هو تضمين

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص ١٣٠)، والأُشمونيُّ، علي بن محمد، أبو الحسن نور الدين،١٩٩٨، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٣٩٣، ٣٩٤) بتصرف.

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص٨٨)، وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، ١٩٨٠، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه، (٣/ ١٦٦، ١٦٧).

(٣) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص٩٩)، وابن يعيش الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبو البقاء، ٢٠٠١، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (٤/ ٤٦٤).

نحوي، لأنه ضمَّن الفعل تأكل معنى الفعل تضم أو تجمع، والقول بالتضمين هو مذهب البصريين الذين لجؤوا إلى القول به هروبًا من القول بتناوب حروف الجر الذي هو مذهب الكوفيين. (١)

٤- ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

بتشديد النون في «إنْ» مع إثبات الألف في "هذان" و"ساحران" وهي قراءة بعض أصحاب القراءات السبعة كابن عامر الدمشقي، ونافع المدني، وحمزة بن حبيب الزيات البصري، والكسائي، ورواية أبي بكر شعبة عن عاصم. (٢)

الاحتجاج بها: أورد السَّكاكيُّ هذه الآية بقراءة جماعة من القراء بتشديد النون شاهدا على لغة العرب الذين يأتون بالمثنى وشبهه مع الألف في جميع أحواله، فيقولون: رأيت كلاهما ومررت بكلاهما، وهؤلاء العرب أيضا هم الذين لا يقلبون ألف حرفي الجر "على وإلى" ياءً عند اتصالهما بالضمائر، فيقولون: علاهم وإلاهم، ولا يقولون: عليهم ولا إليهم. ونسبت هذه اللغة إلى بني الحارث وغيرهم، وفسر الرضي ذلك بأن تلك القبيلة أبدلت من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، وذكر أن بعضهم وجّه هذه القراءة على إضمار اسم إن وهو ضمير شأن، والتقدير: "إنه هذان لساحران". (٣)

---

(١) لمزيد تفصيل عن المسألة انظر: إهونغومو، موتمباي رجب، ٢٠٢٣، "**متعلق حروف الجر في كتاب نتائج الأفكار شرح إظهار الأسرار لمصطفى بن حمزة دراسة تحليلية**"، بحث منشور في مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٢٠، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٣، ص١٧٣-١٧٥.

(٢) لتخريج هذه القراءة وتوجيهها انظر: القيسي، ١٩٨١، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، (٩٩/٢)، وأيضًا: الخطيب، عبد اللطيف، ٢٠٠٢، **معجم القراءات**، (٥/ ٤٤٨-٤٥٤)، و

(٣) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص١٥٣)، وابن يعيش، ٢٠٠١، **شرح المفصل للزمخشري**، (٢/ ٣٥٧).

المبحث الثاني: منهج السَّكاكي في الاستشهاد بالحديث الشريف في "مفتاح العلوم":

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو رافد مهم من روافد الفصاحة والبلاغة، كيف لا ومنبعه هو أفصح من نطق بالضاد، إلا أن العلماء اختلفوا في جواز الاستشهاد به في الدرس النحوي على التفصيل الآتي.

أولاً: الاستشهاد بالحديث الشريف في الدرس النحوي بين التجويز والمنع:

اختلف العلماء حول الاستدلال بالحديث النَّبوي الشَّريف في التَّقعيد النَّحوي، فمنعه بعضهم كابن الضائع، وأبو حيان محتجين على ذلك بأن الأحاديث رُويت بالمعنى لا بألفاظها الصادرة من النبي ﷺ، وأن النحاة المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث النَّبويِّ، وكلا الاعتراضين مردودٌ بإطناب في "خزانة الأدب". (١)

وجوز رضي الدين الإستراباذي وابن مالك الاستشهاد به، وتبعهما بعد ذلك جمهور المتأخرين مثل المرادي، وابن الوردي، وناظر الجيش، وأبي إسحاق الشاطبي الأندلسي والدماميني، وغيرهم. (٢)

وقد أفرد العلامة عبد القادر بن عمر البغدادي –صاحب كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب– رسالتين منفصلتين في تخريج الأحاديث والآثار التي وردت في كتاب شرح كافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، وكتاب شرح التحفة الوردية لابن الوردي، وهما مطبوعان ومنشوران.

---

(١) البغدادي، ١٩٩٧، **خزانة الأدب**، (١/ ١٠).

(٢) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين، ١٤٢٨، شرح **التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"**، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة: الأولى، دار السلام– القاهرة.

ويظهر للباحث أن من أسباب عزوف أو قلة استشهاد جمهرة كبيرة من النحاة المتقدمين أو المتأخرين بالأحاديث والآثار النبوية ورعهم وخوفهم من أن يدخلوا في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام أحمد بسنده إلى الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "اتَّقوا الحديثَ عنِّي إلا ما علمتُم؛ فإنَّهُ مَن كذبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأ مقعدَه منَ النَّارِ، ومن كَذَبَ في القرآنِ بغيرِ علمٍ فليَتَبوَّأْ مَقعدَه من النارِ"، [1] فهذا الحديث فيه وعيد شديد لمن تجرأ على أن ينسب إلى النبي ﷺ إلا ما ثبت أنه من كلامه، ولأن بعض النحاة المتقدمين لم يكونوا من المتبحرين والماهرين في معرفة الأحاديث النبوية، والتثبت منها، خاصةً إذا علمنا أن الحديث الشريف لم يكن مدونا بصورة واسعة وكبيرة في القرنين الأول والثاني الهجريين، [2] فالخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٠، وتلميذه سيبويه المتوفى – على الراجح – سنة ١٨٠ – عاشا في تلك الفترة التي كانت قليلة التصنيف والتدوين في الحديث، فوجد النحاة الأوائل في آيات القرآن الكريم وأقوال العرب شعرهم ونثرهم مندوحة عن الخوض في معترك ليس معتركهم، فقللوا من إيراد الأحاديث جدا، وأكثروا من أقوال العرب بالدرجة الأولى، ومن

(١) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، ٢٠٠١، **المسند**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٢٢/٥) رقم الحديث ٢٩٧٤، وقد صححه الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد.

(٢) انظر: فجّال، محمود محمد، ١٩٩٧، **الحديث النبوي في النحو العربي**، الطبعة الثانية، أضواء السلف، الرياض، (ص ٥٦ – ٦١)، وانظر: الزهراني، محمد بن مطر، ١٤٢٦، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، الطبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (ص ٧٨ – ٨٤).

القرآن الكريم بالدرجة الثانية، ولا يعني هذا إعراضهم عن الحديث بمقدار ما يعني صونهم الجنابَ النبوي الشريف من أن ينسب إليه ما لم يقله.

وبعد أن انتشرت رواية الأحاديث وتدوينها، وجدنا من عرف من النحاة بكثرة رواية الأحاديث لا يجد غضاضة من الاستشهاد بها لتمكنه منها لفظا ومعنى، ومعرفته بما ثبت منها وما لم يثبت، كابن مالك الأندلسي، فقد كان من أهل رواية الحديث النبوي، فقد ذكر المؤرخون أن شرف الدين اليونيني صاحب النسخة التي تعد أفضل نسخ صحيح البخاري قد عقد مجالس لقراءة صحيح البخاري حضرها ابن مالك وجماعة من الأفاضل غيره، وقد كان ابن مالك يسمع منه، واليونيني يستفيد منه في ضبط البخاري وتصحيحه من حيث النحو واللغة، وكتب اليونيني في خاتمة مخطوطته ما يلي: "بلغت مقابلة وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام، حجة العرب، مالك أزمة الأدب، الإمام العلامة أبي عبد الله ابن مالك الطائي الجياني أمد الله تعالى عمره، في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي، ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معا، فأعملت ذلك على ما أمر ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر ...". (١)

ثانيًا: منهج السكاكي في الاستشهاد بالحديث الشريف:

كان السكاكي من مجوزي الاستشهاد بالحديث الشَّريف في الاحتجاج النَّحوي، وذلك حين طبَّق ذلك في كتابه، ولكنه كان مقلًّا جدًّا، فلم يستشهد به إلا في ثلاثة مواضع من كتابه.

---

(١) اليعقوبي، محمد أبو الهدى، ٢٠١٩، **المدخل إلى صحيح البخاري، الطبعة الأولى،** دار توقيعات، المملكة المتحدة، (ص١٢٢).

وهو – على جلالة قدره في العلوم – لم يكن من المشتغلين بالحديث، فمن أجل ذلك قل استشهاده به، ووجدنا عنده عدم دقة في بعض الأحاديث القليلة التي استشهد بها من حيث صحة نسبة الحديث، أو الالتزام بألفاظها الواردة. فقد ذكر في مفتاح العلوم نصًّا نسبه إلى النبي ﷺ، وهو ليس من كلامه ﷺ، وأورد حديثًا آخر بلفظ انفرد به، وإن كان أصله معروفًا في الحديث، وسيأتي تفصيل ذلك بعد قليل، فهذه أمور تشير إلى أن الحديث الشريف ليس مجاله على جلالته في علوم أخرى.

وكانت الأحاديث موجزة جدا لا تتطلب الاختصار؛ لذا أوردها كاملةً ولم يكتف بمحل الشَّاهد كما فعل في الآيات القرآنية، ولم يتعرَّض السَّكاكيُّ لتخريج الأحاديث وعزوها إلى موضعها، أو الإشارة من قريب أو بعيد لمصدرها، أو للراوي.

ثالثًا: شواهده من الحديث الشريف:

١– قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**الناس كلهم موتى إلا العالمون**". (١)

وجه الاحتجاج بهذا القول: أنَّ الأصل في «إلا» أن تكون للاستثناء، وأنَّ «غير» تكون وصفًا؛ لكن يجوز أن تُحمل إحداهما على الأخرى فيُوصف بـ: «إلا»، ويُستثنى بـ: «غير»، فإن جاءت «إلا» بمعنى «غير» وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها، وذلك حيث لا يُراد بها الاستثناء، وإنما يُراد بها وصف ما قبلها بما يُغاير ما بعدها؛ فيكون المعنى هنا: (النَّاسُ غير العالمين موتى)، فهذا هو سبب رفع كلمة "العالمون" هنا.

(١) الصَّغَاني، رضي الدين الحسن بن محمد، ١٤٠٥هج، **الموضوعات**، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، الطبعة الثانية، دار المأمون، دمشق، ص٣٩.

وهذا القول –وإن نسبه السكاكي إلى النبي ﷺ– إلا أنه ليس من كلامه ﷺ، قال الصغاني – وهو من علماء الحديث واللغة–: "وهذا الحديث مفترى وملحون، والصواب في الإعراب: إلا العالمين ...". (١)

ولكن قريب منه ما رواه البيهقي بإسناد صحيح إلى ذي النون المصري أنه قال: "الناس كلهم موتى إلا العلماء، والعلماء كلهم نيام إلا العاملون، والعاملون كلهم يغترون إلا المخلصين، ...". (٢)

٢– قول النبي ﷺ: "**ليس من امبر امصيام في امسفر**". (٣)

وجه الاستشهاد به: أنَّ بعض العرب يقلبون اللام في ال التعريف ميمًا، وهي لغة بعض أهل اليمن، وأصل الكلام كما في رواية الحديث الأخرى: «ليس من البر الصيام في السَّفر»، وذلك شاذٌ قليلٌ لا يقاس عليه. (٤)

٣– قوله ﷺ: "ما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة".

---

(١) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، ٢٠٠٣، **شعب الإيمان**، حققه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، (٩/ ١٨١).

(٢) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ١٩٩٣، **جامع الدروس العربية**، الطبعة: الثامنة والعشرون، المكتبة العصرية– صيدا– بيروت.

(٣) أخرجه الشافعي في مسنده، انظر: الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، ١٤٠٠، **المسند**، دار الكتب العلمية، بيروت، صُححت على نسخة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، (ص ١٥٧)، وإسناده صحيح.

(٤) ابن يعيش، ٢٠٠١، **شرح المفصَّل**، (٥/ ١٣٩).

احتج السكاكي بهذا الحديث النبوي على أن أفعل التفضيل لا يرفع اسمًا ظاهرًا إلا في حالة مقيدة بشروط منصوص عليها في كتب النحويين، وهي ما يعرف عندهم بمسألة الكحل نسبة إلى العبارة المشهورة: "ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد". (١)

وهذا الحديث بهذه الألفاظ التي أوردها السكاكي ليست في شيء من كتب الحديث الشريف، والموجود فيها حديث آخر بنفس معناه، ولكن بألفاظ مختلفة قليلًا عمّا ذكره السكاكي، ونصه عند المحدثين: "مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ". (٢) والحديث بهذه الرواية يتحقق به الاستشهاد على رفع أفعل التفضيل لفاعل "وهو المصدر المؤول من أن يتعبد" كما ذكره السيوطي نقلًا عن الطيبي. (٣) فكان الأولى الاتيان بلفظه الوارد في كتب الحديث.

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ١٢٥).

(٢) انظر: الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة، ١٩٩٦، **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، أبواب الصوم، باب ما جاء من العمل في أيام العشر، (١٢٢/٢)، رقم الحديث ٧٥٨، وإسناده ضعيف.

(٣) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٩٤، **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، حقّقه الدكتور سلمان القُضاة، دار الجيل، بيروت، (١١/٣-١٢).

المبحث الثَّالث: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد الشِّعريَّة في "مفتاح العلوم":

أولًا: إجماع النحاة على الاستشهاد بالشعر:

درج النُّحاة الأوائل مِن لدن سيبويه ومن بعده على الاستشهاد بالشِّعر العربي في حدود طبقات معينة وتوظيفه في الاحتجاج النَّحوي، لكن شذَّ بعضهم ومنع الاستشهاد به، وردَّ عليهم ابن الانباري، ولكنهم لم يسِّمهم، ومن جملة كلامه عنهم: "والذي اضطرَّنا إلى تبرير الاستشهاد بالشِّعر في معرفة أصل كلام العرب، والاحتجاج بالشِّعر على القرآن أن جماعة لا صلة لهم بالحديث، ولا معرفة لهم بلغة العرب نقموا على النُّحاة احتجاجهم بالشعر على القرآن خوفًا من أن يُتوهم أنَّ الشِّعر أصلٌ للقرآن، فأمَّا دعواهم على النُّحاة أنَّهم جعلوا الشِّعر أصلًا للقرآن فليس كذلك؛ لأنَّ الغرض بيان الغريب من القرآن بالشعر، فالشعر ديوان العرب، وإذا خفي عليهم شيء من القرآن المنزل بلسان عربي رجعوا إلى ديوان العرب والتمسوا ضالتهم هناك". (١)

وعلى هذا النهج درج السَّكاكيُّ مستشهدًا بالشِّعر، وكان ذلك واضحًا عنده تمام الوضوح، فالشعر كان له أكبر نصيب من الاستشهاد به على قواعد النَّحو عنده؛ فلقد استشهد به على التقعيد النحوي في خمسة وستين موضعًا حصرتُها، وأوردت بعضها هنا.

---

(١) أبو بكر ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، ١٩٧١، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون رقم الطبعة، (١/ ١٠٠، ١٠١) بتصرف.

ثانيًا: منهج السكاكي في إيراد الشاهد الشعري:

استعمل السَّكاكيُّ طريقتين في إيراد الشاهد الشعري، الأولى أن يورده كاملًا، والثانية أن يكتفي بجزء منه، فذكره كاملًا في تسعة عشر موضِعًا، واكتفى بموضع منه في باقي المواضع وهي الأغلب.

قد تتعدد روايات البيت الواحد؛ فالرواة عن الفرزدق وغيره من الشُّعراء قد يُغيرون البيت حسب ما تقتضيه لغاتهم، ويروون البيت وفق مذاهبهم، وربما وافق ذلك لغة الشَّاعر وربما خالفها، وكل هذا أدَّى لتعدد روايات البيت الواحد، ومن ذلك أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد على قواعد شتى، والسبب في ذلك ما غيرته العرب بلغاتها؛ لأنَّ لغة الرَّاوي من العرب شاهد كما أنَّ قول الشاعر شاهد. (١)

ومنهج السَّكاكيِّ في الأبيات متعددة الرواية هو الاكتفاء بالرواية محل الشَّاهد، ولا يهتم باستعراض الروايات الأخرى وحصرها.

ومن بين خمسة وستين شاهدًا شعريًّا لم يذكر السَّكاكيُّ أسماء أصحابها الشعراء إلا في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: بيت رُؤبة الرَّاجز: [الرجز]

هل يُنجِيَنِّي حَلِفٌ سِختِيتُ أو فِضَّةٌ أو ذَهَبٌ كِبرِيتُ (٢)

---

(١) ابن ولَّاد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن التميمي، ١٩٩٦، **الانتصار لسيبويه على المبرد**، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، (ص ٥٥).

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ١٤٨)، والرجز في ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص٢٦، والرواية فيه: هل يعصمَنِّي، بدل هل ينجيني، والحلف السختيت بمعنى القَسَم الغليظ أو الشديد.

الثَّاني: بيت جران العود: [الطويل]

لقد كان لي عن ضَرَّتين -عَدِمْتُنِي- وعمَّا ألاقي منهما مُتَزَحزَحُ (١)

الثالث: بيت حميد بن ثور: [الطويل]

فقالت أكُلَّ الناس أصبحتَ مانِحًا لسانَك كَيمَا أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا (٢)

وقد نسب السكاكي هذا البيت إلى حميد بن ثور الهلالي، فليس في ديوانه، والصواب نِسبته إلى جميل بن معمر (جميل بثينة)، فهو في ديوانه.

ثالثًا: أمثلة على شواهد شعرية نحوية في مفتاح العلوم:

١- قال جران العود: [الطويل]

لقد كان لي عن ضَرَّتين -عَدِمْتُنِي- وعمَّا ألاقي منهما مُتَزَحزَحُ

الشاهد فيه: أن فعل الفاعل يتعدَّى إلى ضميره في فعلين فقط وهو: فقدتني، وعدمتني، وسبب جواز ذلك أنه محمول على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأنَّ الفاعل لا بدَّ مِن وجوده، وإذا عُدم الفاعل صار عادمًا ومعدومًا في آنٍ واحدٍ، وهو محال، واستُثني من ذلك «عدمتني» لأن الفعل

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ٩٠، ٩١)، وانظر البيت في: النميري، جران العود، ٢٠٠٠، ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص٤، ومعنى البيت أنه يدعو على نفسه بالهلاك، بسبب زواجه وجمعه بين ضرتين، فلاقى منهما الأهوال والعنت، مع أنه كان في غنى عن ذلك.

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص ١٠٨)، وانظر البيت جميل بثينة، جميل بن معمر، ١٩٨٢، ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ص٧٤. ومعنى البيت أن بثينة تخاطبه فتسأله مستنكرة: هل أصبحت تبذل وتمنح مدحك ولسانك لكل الناس، خداعًا لهم وإغرارًا بهم مع أنك تضمر لهم خلاف ما تقول؟

لـه فـي الظَّـاهر، والمعنـى لغيره؛ لأنـه يدعو علـى نفسـه أن يُعدم؛ فكأنَّـه قـال: عدمني غيري. (١)

٢- **إن ذو لوثةٍ لانا. [البسيط]** (٢)

وجه الاحتجاج: رفع «ذو لوثةٍ» بفعل مضمر دلَّ عليه قولـه: «لانـا»، وتقـدير الكـلام: «إن لانَ ذو لوثـةٍ لانـا»، لمكـان «إن» وهـي حـرف جـزاء، واقتضائها الفعل، وعدم صحة وقوع مبتدأ وخبر بعدها. (٣)

٣- **يحدو ثمانيَ مولعًا بلِقاحِها. [الكامل]** (٤)

محـل الاستشـهاد بـه: أنَّ الشَّـاعر منـع «ثمـاني» مـن الصَّـرف قياسًـا على «جوارٍ»؛ ولكن هذا شاذ لا يُقاس عليه لأن ثماني مصروفة. (٥)

---

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص٩٠-٩١)، والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨، (٣/ ١٣٠).

(٢) جزء من بيت لقريط بن أنيف العنبري، والبيت بتمامه هو: إذًا لقام بنصري معشر خشن عِنْد الحفيظة إن ذُو لوثة لانا، انظر: التِّبريزيُّ، يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، (ص ٣).

(٣) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص١٣٣)، وابن يعيش الموصلي، ٢٠٠١، **شرح المفصل للزمخشري**، (١/ ٢١٩).

(٤) وعجزه: (حتى همْنَ بزَيْغةِ الإرتاج) والبيت لابن ميادة، وهو من شواهد سيبويه، انظر: السيرافي، أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، ١٩٧٤، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون رقم الطبعة، (٢/ ٢٦٠).

(٥) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص١٤٩)، والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، ٢٠٠٨، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، (٣/ ١٢٠٢).

٤- **فمثلِكِ حُبلى قَد طرقتُ ومُرضع.** [الطويل] (١)

استشهد به على أنَّ «مثلك» مجرورٌ بـ: «رُبَّ» المضمرة، وتقدير الكلام: (ربَّ مثلك)، والعرب تبدل من «رُبَّ» الواو، ومن الواو الفاء لأنهما يشتركان في العطف. (٢)

٥- قال الشاعر: [الكامل]

إني لأمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنني قَسَمًا إليك مع الصُّدودِ لأَمْيَلُ (٣)

محل الاستشهاد: أنَّ الشَّاعر جعل «قسمًا» تأكيدًا لقوله: «وإنني لأميل»؛ لأنَّ قوله: «وإنني إليك لأميل» جواب قسم، فجعل: «قسمًا» توكيدًا للكلام على تقدير: (أقسم قسمًا)، والقسم الذي هذا جوابه محذوف، فتقدير البيت: (أصبحتُ أمنحُكَ الصدود، ووالله إني إليك لأميل)، والعرب تحذف اليمين وهم يريدونها، ويُبقون جوابها. (٤)

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس في معلقته الشهيرة، وعجزه: (فألهيْتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ)، انظر: الإمام ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، (ص ٢٧١).

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص١٠٠)، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، ٢٠١٠، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة الأولى، دار السلام- القاهرة، (٣/ ١٢٦٦).

(٣) البيت للأحوص الأنصاري، انظر: الأحوص، عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري، ١٩٩٠، شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، وقدّم له الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الخانجي في القاهرة، ص ٢٠٩.

(٤) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص١٣٤)، والسيرافي، ١٩٧٤، **شرح أبيات سيبويه**، (١/ ١٨٥).

٦- قال الراجز: [الرجز]

يضحكن عن كَالْبرِدِ المنهمِّ (١)

الاحتجاج به: أنَّ حرف الجرِّ «عن» دخل على «الكاف» فدلَّ ذلك على اسميتها، واستدل النحاة أيضًا بهذا البيت على أن الأصحَّ دخول حروف الجر على الكاف في الشِّعر فقط، والكاف هنا بمعنى «مِثل»، ومقابل الرأي الأصحِّ رأيٌ يرى عدم اختصاص دخول حروف الجرِّ على الكاف بالشعر فقط. (٢)

(١) وصدره: (بيض ثلاث كنعاج جم)، والبيت للعجَّاج الرَّاجز. انظر: البغدادي، ١٩٩٧، **خزانة الأدب**، (١٠/ ١٦٨- ١٦٩)، والمنهم بمعنى الذائب، ومعنى البيت أن هؤلاء النسوة حينما يضحكن يكشفن عن أسنان مثل البَرَد الذائب صفاءً وبياضًا.

(٢) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص٩٧)، والأزهري، زين الدِّين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقَّاد، ٢٠٠٠، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت، (١/ ٦٥٩).

المبحث الرَّابع: منهج السكاكي في الاستشهاد بالشواهد النَّثريَّة في "مفتاح العلوم":

أولًا: منزلة نثر العرب من الاستشهاد النحوي:

نثر العرب صِنو شعرهم وقرينه، والنثر أصل الكلام وأقدمه، والشعر تال له وأحدث الكلام عهدًا، فأول ما قالته العرب كان نثرًا، ولم يكن شعرًا، وإذا كان الشعر محلًّا للضرورات النحوية والخروج عن المعهود والمؤتلف من القواعد، سواء أكان للشاعر عنها مندوحة، أم لا، فإن النثر ليس محلا للضرورات غالبًا.

ويتجلى استشهاد النحاة بنثر العرب بما رووه من أمثالهم السائرة، وحكمهم وأقوالهم الجارية الذائعة، ويمكن أن نلحق بنثر العرب لغات قبائلهم ولهجاتهم التي انفردوا بها في الأساليب والتراكيب النحوية، على اعتبار أن النثر هو كل ما ليس موزونا من كلامهم، سواء أكان داخلا في جنس من الأجناس الأدبية، فيطلق عليه اسم أدبي مميز كالأمثال، أم لم يكن داخلا تحت جنس أدبي، وذلك كسائر كلامهم.

وقيدتُ اللغات الداخلة في مفهوم النثر هنا بما وقع في الأساليب والتراكيب النحوية، لتخرج اللغات التي وقعت في الألفاظ والكلمات المفردة، فتلك بابها علم متن اللغة، وعلم التصريف.

ثانيًا: منهج السكاكي في الاستشهاد بالنثر:

للنثر نصيب من شواهد السكاكي، ولكنه قليل إن قورن بصنوه وقرينه الشعر، وأرى أن النثر جاء في مرحلة التَّوسط فهو لم يصل إلى الكثرة التي تجعله يتصدر قائمة الشواهد، ولا كان أقل الشواهد نصيبًا.

لم يول السَّكاكيُّ نسبة الشواهد النثرية إلى قائليها ومنشئيها اهتمامًا؛ فلم ينسب الشَّواهد النَّثريَّة عند استشهاده بها.

أما عن الأنواع النثرية الواردة في كتاب مفتاح العلوم، فأكثرها من أمثال من العرب، وما جرى مجراه من مشهور أقوالهم وحكمهم، وكان للغات القبائل نصيب فيه، فقد كان يذكر أحيانا ما خالفت فيه بعض القبائل نظيراتها في الأساليب والتراكيب النحوية.

ثالثًا: أمثلة على شواهد نثرية نحوية لدى السكاكي:

١- "بِعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ".

وجه الاحتجاج بهذا المثل: تشبيه العرب دخول "ما" الزائدة للتوكيد باللام في مثل قولنا "ليفعلنّ" فمن أجل ذلك أكدوا الفعل بنون التوكيد، وأصل الكلام: بعينٍ ما أراك. (١)

وهذا مثل من أمثال العرب ومعناه: إني أراك حقًّا وأتحقق ذلك، ولا أشك فيه، ويضرب في الحث على ترك البطء والكسل، أي اعملْ كأني أراك. (٢)

٢- "ما كلُّ سوداء تمرة ولا بيضاءَ شحمة".

وجه الاستشهاد بهذا المثل: نصب «بيضاءَ» وفي موضع جرٍّ؛ فكأنَّه قال: "ما كل سوداءَ تمرةً، ولا كل بيضاءَ شحمة"، واستغنى عن ذِكر «كل» مرةً أخرى اكتفاء بذكرها في أول الكلام، ولعدم التباسه على المخاطب. (٣)

---

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ١١٦-١١٧)، وانظر: ابن يعيش الموصلي، ٢٠٠١، **شرح المفصل للزمخشري**، (٥/ ١٦٩) بتصرف.

(٢) انظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (١/١٠٠).

(٣) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم** (ص ١٣٠)، وسيبويه، ١٩٨٨، **الكتاب**، (١/٦٥).

٣- "**كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ**".

وجه الاحتجاج بالمثل: وجوب حذف الفعل، والاقتصار على المفعول إن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلًا أو ما يجري مجرى المثل في كثرة الاستعمال، وتقدير المثل: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمةَ حرٍّ. [١]

(١) السكاكي، ١٩٨٧، **مفتاح العلوم**، (ص ٩١)، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، ١٩٩٠، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، (٢/ ١٥٨).

الخاتمة:

بعد هذا التطواف مع السكاكي في القسم الثاني من كتابه نستعرض أهم النَّتائج وأبرز المقترحات:

أولًا: أهم النَّتائج:

١- كان للسكاكيِ باع كبير في علم النَّحو، وهو يُعد من العلماء البارزين الذين اشتغلوا بالتَّقعيد النَّحوي، وبالرَّغم من إتقان السَّكاكي للعلوم العربيَّة جميعها، وتفرده فيها إلا أن شهرته بالبلاغة غلبت شهرته في علوم العربية الأخرى.

٢- كتاب «مفتاح العلوم» ليس فقط كتابًا في البلاغة كما اشتهر عند الكثيرين، بل هو كتابٌ جمع فيه السَّكاكيُّ بين علم الصَّرف، والنَّحو، والبلاغة.

٣- الشاهد النحوي بحسب تعريف الباحث: كلام جزئي مقيّد بحدود مكانية وزمانية يورد لاستنباط قواعد النحو منها، واختار هذا التعريف لما فيه من قيود ومحترزات مهمة.

٤- ثمة فرق بين الشاهد والقاعدة والمثال، فالقاعدة كلام كلي تندرج تحته جزئيات كثيرة، فالقاعدة يجب أن تكون كلية لا جزئية، على عكس الشاهد الذي يجب أن يكون جزئيًّا لا كليًّا، أما بالنسبة للفرق بين الشاهد والمثال، فالشاهد هو منبع القاعدة، والمثال هو تطبيق للقاعدة، ولا يمنع هذا من استعمال الشواهد أمثلةً، ولكن لا يجوز جعل الأمثلة شواهدَ إلا بقيود.

٥- اعتمد السَّكاكيُّ في الاحتجاج النَّحويِّ على جميع أنواع الشَّواهد، ولم يستثن شيئًا منها مع تفاوت في كثرة الاستشهاد بها.

٦- أكثر أنواع الشواهد استعمالًا في الاحتجاج النَّحوي عند السَّكاكيِّ هو الشعر، فقد بلغ عدد مرات الاستشهاد بالشعر عنده خمسًا وستين مرة،

ثم يليه القرآن الكريم الذي وصل إلى خمس وخمسين مرة، ثم نثر العرب من الأمثال وغيرها، ثم الحديث النبوي الشريف، وهو أقل ما استشهد به، فقد استشهد بثلاثة أحاديث فقط.

٧- استشهد السكاكي بالقرآن الكريم بقراءات مختلفة، وكان يكتفي بإيراد موضع الشاهد من الآية، ولو كان الشاهد القرآني من كلمتين فقط.

٨- لم يكن السكاكي من المشتغلين بعلم الحديث، فمن أجل ذلك قل استشهاده به، ووجدنا عنده عدم دقة في بعض الأحاديث القليلة التي استشهد بها من حيث صحة نسبة الحديث، أو الالتزام بألفاظها الواردة.

٩- كان السَّكاكيُّ مكثِرًا من الاستشهاد بالشعر مما يدل على إحاطته بقدر كبير من أشعار العرب.

١٠-كان لنثر العرب من أمثالهم وحكمهم نصيب من شواهد السكاكي، ولكنه قليل إن قورن بصنوه وقرينه الشعر.

ثانيًا: أبرز المقترحات:

١- الاهتمام بالأبحاث التي تكشف جوانب شخصية السكاكي العلمية وإبداعه في غير الجانب البلاغي الطاغي عليه.

٢- الاهتمام بأثر الشواهد في التَّقعيد النَّحوي لأنها ستسهم بشكل كبير في فهم الأصول التي بُني عليها علم النحو، ويترتب على ذلك إمكانية وضعه في صورة عصرية.

قائمة المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني، 1420هـ، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- السعودية.

٢- ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر،1971، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون ذكر رقم الطبعة.

٣- ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الخامسة، دار المعارف- بيروت "سلسلة ذخائر العرب".

٤- الأحوص، عبد الله بن محمد بن عاصم الأنصاري، ١٩٩٠، شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، وقدّم له الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، الناشر مكتبة الخانجي في القاهرة.

٥- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، ٢٠٠١م، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، الطبعة١، مؤسسة الرسالة.

٦- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري، ١٩٨٠، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: العشرون، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه.

٧- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ١٩٧٩، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

٨- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي أبو عبد الله جمال الدين، ١٩٩٠، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة: الأولى، هجر.

٩- ابن ولَّاد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن التميمي، ١٩٩٦، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة.

١٠-ابن يعيش الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، ٢٠٠١، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١-الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الوقَّاد، ٢٠٠٠، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت.

١٢-الأُشمونيُّ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، ١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت.

١٣-البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٩٧، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤-البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، ٢٠٠٣، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي- الهند، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند.

١٥-التِّبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أبو زكريا، شرح ديوان الحماسة، دار القلم- بيروت.
١٦- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة، ١٩٩٦، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٧-التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي، ١٩٩٦، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الطبعة: الأولى، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت.
١٨-جميل بُثَينة، جميل بن مَعْمَر، ١٩٨٢، ديوان جميل بثينة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
١٩-الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، ١٩٨٧، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، دار العلم للملايين- بيروت.
٢٠-رؤبة بن العجّاج، ديوان رؤبة بن العجّاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، بدون تاريخ.
٢١-الزُّرقانيُّ، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، الطبعة الثَّالثة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون ذكر تاريخ الطبعة.
٢٢- الزهراني، محمد بن مطر، ١٤٢٦، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، الطبعة الأولى، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

٢٣-السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، ١٩٨٧، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة: الثانية، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٤-سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، ١٩٨٨، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثالثة، مكتبة الخانجي- القاهرة.

٢٥-السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ٢٠٠٨، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦-السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ١٩٧٤، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة – مصر.

٢٧-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٨٩، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: د. محمود فجال، الطبعة: الأولى، دار القلم، دمشق.

٢٨-السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٩٤، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، حقّقه الدكتور سلمان القُضاة، دار الجيل، بيروت.

٢٩-الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، ١٤٠٠، المسند، دار الكتب العلمية- بيروت، صُححت على نسخة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند.

٣٠-شحاتة، أبو زيد إبراهيم، ٢٠١٢، الشاهد النحوي بين الرواية والتوجيه (دراسة دلالية نقدية) حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع جرجا، العدد السادس عشر.

٣١- الصَّـغَاني، رضـي الـدين الحسـن بـن محمـد، ١٤٠٥، الموضـوعات، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، الطبعة الثانية، دار المأمون، دمشق.
٣٢-العينـي، بـدر الـدين محمـود بـن أحمـد بـن موسـى، ٢٠١٠، المقاصـد النحويـة فـي شـرح شـواهد شـروح الألفيـة المشـهور بـ «شـرح الشـواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة: الأولى، دار السلام- القاهرة.
٣٣-الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، ١٩٩٣، جامع الدروس العربية، الطبعة: الثامنة والعشرون، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.
٣٤-فجّال، محمود محمد، ١٩٩٧م، الحديث النبوي في النحو العربي، الطبعة الثانية، أضواء السلف، الرياض.
٣٥- القيسي، مكي بن أبي طالب، ١٩٨١، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٦-المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس، ١٩٩٧، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي- القاهرة.
٣٧-المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، ٢٠٠٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة: الأولى، دار الفكر العربي.
٣٨-الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٩-ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، ١٤٢٨، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة: الأولى، دار السلام- مصر.
٤٠-النميري، جِرَان العود، ديوان جران العود النميري، ٢٠٠٠، رواية أبي سعيد السكري، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٤١-هدى حامد كزار، ٢٠١٨، قيمة الشَّاهد القرآنيِّ في كتاب الجنى الداني للمرادي (٧٤٩ هـ)، إشراف دكتور حسن عبيد المعموري، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية- كلية الدراسات القرآنية- جامعة بابل، عدد (٤١) كانون الأول.
٤٢- اليعقوبي، محمد أبو الهدى، ٢٠١٩، المدخل إلى صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار توقيعات، المملكة المتحدة.

List of Sources and References:

1. Al-Ahwas, Abdullah ibn Muhammad ibn Asim Al-Ansari, 1990, "Shi‘r Al-Ahwas Al-Ansari", collected and authenticated by Adel Sulaiman Gamal, with an introduction by Dr. Shawqi Daif, second edition, published by Maktabat Al-Khanji in Cairo.
2. Al-Ashmuni, Ali bin Muhammad bin Isa, Abu al-Hasan, Nur al-Din,1998, Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyah Ibn Malik, Edition: First, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah Beirut.
3. Al-'Ayni, Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa, 2010, Al-Maqasid al-Nahwiyah fi Sharh Shawahid al-Alfiyah known as 'Sharh al-Shawahid al-Kubra', Tahqiq: A. Dr. Ali Muhammad Fakhir, A. Dr. Ahmad Muhammad Tawfiq al-Sudani, Dr. Abd al-Aziz Muhammad Fakhir, Edition: First, Dar al-Salam-Cairo.
4. Al-Azhari, Khalid bin Abd Allah bin Abi Bakr al-Waqqad, 2000, Sharh al-Tasrih 'ala al-Tawdih aw al-Tasrih Bima'dum al-Tawdih fi al-Nahw, Edition: First, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah- Beirut.
5. Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Umar, 1997, Khezanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-Arab, Tahqiq and Sharh: Abdul Salam Muhammad Haroun, Edition: Fourth, Maktabat al-Khanji, Cairo.
6. Al-Bayhaqi, Ahmad bin al-Hussein bin Ali al-Khurasani, Abu Bakr, 2003, Shu'ab al-Iman, Tahqiq and review: Dr. Abdul Ali Abdul Hamid Hamed, Supervision: Mukhtar Ahmad al-Nadwi, Sahib al-Dar al-Salafiyya bi Bombay- India, Edition: First, Maktabat al-Rushd for Publishing and Distribution in Riyadh in cooperation with al-Dar al-Salafiyya bi Bombay bi al-Hind.

7. Al-Ghalayini, Mustafa bin Muhammad Salim, 1993, Jam' al-Durus al-Arabiyah, Edition: Twenty-eighth, Al-Maktabah al-'Asriyah- Sidon- Beirut.
8. Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad al-Farabi, 1987, Al-Sihah Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiyah, Tahqiq: Ahmad Abd al-Ghafoor Attar, Edition: Fourth, Dar al-'Ilm li al-Malayeen- Beirut.
9. Al-Midani, Abu al-Fadl Ahmad bin Muhammad al-Naysaburi, Majma' al-Amthal, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Ma'rifah, Beirut.
10. Al-Mubarred, Muhammad bin Yazid Abu al-Abbas, 1997, Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab, Tahqiq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Edition: Third, Dar al-Fikr al-Arabi- Cairo.
11. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah, 2008, Tawdih al-Maqasid wal-Masalik bi Sharh Alfiyah ibn Malik, Sharh and Tahqiq: Abd al-Rahman Ali Sulaiman, Edition: First, Dar al-Fikr al-Arabi.
12. Al-Numairy, Jiran Al-Awoud, 2000, Diwan Jiran Al-Awoud Al-Numairy, narrated by Abu Sa'id Al-Sukari, 3rd edition, Dar Al-Kutub Al-Misriyah, Cairo.
13. Al-Qaysi, Makki ibn Abi Talib, 1981, "Al-Kashf ‘an wujuh al-qira'at al-sab‘ wa ‘ilaliha wa hujajiha", edited by Muhyi al-Din Ramadan, second edition, Al-Resalah Foundation, Beirut.
14. Al-Saghani, Radi Al-Din Al-Hasan bin Muhammad, 1405H, Al-Mawdu'at, Tahqiq: Najm Abd Al-Rahman Khalaf, Second Edition, Dar Al-Ma'mun, Damascus.
15. Al-Sakkaki, Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad al-Khwarizmi al-Hanafi Abu Ya'qub, 1987, Miftah al-'Ulum, Edited and Annotated by: Na'im Zarzour, Edition: Second, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah- Beirut.
16. Al-Shafi'i, Abu Abdullah Muhammad bin Idris, 1400H, Al-Musnad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah-

Beirut, corrected based on Bulak al-Amiriyah edition and the edition printed in India.
17. Al-Sirafi, al-Hasan bin Abd Allah bin al-Marzban, 2008, Sharh Kitab Sibawayh, Tahqiq: Ahmad Hasan Mahdali, Ali Sayed Ali, Edition: First, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
18. Al-Sirafi, Yusuf bin Abi Sa'id al-Hasan bin Abd Allah bin al-Marzban, 1974, Sharh Abyat Sibawayh, Tahqiq: Dr. Muhammad Ali al-Reeh Hashim, Reviewed by: Taha Abd al-Raouf Saad, Maktabat al-Kulliyat al-Azhariyyah, Dar al-Fikr, Cairo – Egypt.
19. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, 1989, Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw wa Jadalihi, Tahqiq: Dr. Mahmoud Fajjal, Edition: First, Dar al-Qalam, Damascus.
20. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, 1994, "'Uqood al-Zabarjad 'ala Musnad al-Imam Ahmad", edited by Dr. Salman Al-Qudah, Dar Al-Jeel, Beirut.
21. Al-Tabrizi, Yahya bin Ali bin Muhammad al-Shaybani, Abu Zakariya, Sharh Diwan al-Hamasa, Dar al-Qalam- Beirut.
22. Al-Tahanawi, Muhammad bin Ali bin al-Qadi Muhammad Hamid bin Muhammad Sabir al-Faruqi, 1996, Encyclopedia Kasshaf Istilahat al-Funun wa al-Ulum, Presentation and Supervision: Dr. Rafiq al-Ajam, Tahqiq: Dr. Ali Dahroug, Translation of Persian text to Arabic: Dr. Abdullah al-Khaldi, Foreign translation: Dr. George Zainati, Edition: First, Maktaba Lubnan Nashiroun- Beirut.
23. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sura, 1996, Al-Jami' Al-Kabir (Sunan Al-Tirmidhi), Tahqiq: Bashar Awwad Ma'ruf, First Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut.

24. Al-Ya'qoubi, Muhammad Abu Al-Huda, 2019, Al-Madkhal ila Sahih Al-Bukhari, First Edition, Dar Tawqee'at, United Kingdom.
25. Al-Zahrani, Muhammad bin Matar, 1426H, Tadwin Al-Sunnah Al-Nabawiyyah Nash'atuhou wa Tatwuruhou min Al-Qarn Al-Awwal ila Nihayat Al-Qarn Al-Tasi' Al-Hijri, First Edition, Maktabat Dar Al-Manhaj, Riyadh.
26. Al-Zurqani, Muhammad Abd al-Azeem, Manahil al-Irfan fi Ulum al-Qur'an, Edition: Third, Matba'ah Isa al-Babi al-Halabi wa Shurakah, without mention of the printing date.
27. Fajjal, Mahmoud Muhammad, 1997, Al-Hadith Al-Nabawi fi Al-Nahw Al-Arabi, Second Edition, Adwa' Al-Salaf, Riyadh.
28. Huda Hamed Kazar, 2018, Qemat al-Shahid al-Qur'aniy fi Kitab al-Jana al-Dani lil Muradi (749H), Supervision Dr. Hassan Ubaid al-Ma'amuri, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences- College of Quranic Studies- University of Babylon, Issue (41) December 2018.
29. Ibn al-Anbari, Muhammad bin al-Qasim bin Muhammad, Abu Bakr, 1971, Iydah al-Waqf wal-Ibtida', Tahqiq: Muhyi al-Din Abd al-Rahman Ramadan, Matba'at Majma' al-Lughah al-Arabiyah bi Dimashq.
30. Ibn al-Anbari, Muhammad bin al-Qasim bin Muhammad, Abu Bakr, Sharh al-Qasa'id al-Sab' al-Tewal al-Jahiliyat, Tahqiq Dr. Abd al-Salam Muhammad Haroun, Edition: Fifth, Dar al-Ma'arif-Beirut "Series Dhakha'ir al-Arab."
31. Ibn al-Athir, Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Abd al-Karim al-Shaybani, 1420H, Al-Badi' fi 'Ilm al-Arabiyah, Tahqiq and Study: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Edition: First,

Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah-Saudi Arabia.

32. Ibn Aqil, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili al-Misri, 1980, Sharh Ibn Aqil 'ala Alfiyah Ibn Malik, Tahqiq: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Edition: Twentieth, Dar al-Turath- Cairo, Dar Misr li al-Teba'ah Said Joudah al-Sahhar wa Shuraka'h.
33. Ibn Fares, Abu al-Husayn Ahmad bin Fares bin Zakariya al-Razi, 1979, Mu'jam Maqayis al-Lughah, Tahqiq: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar al-Fikr.
34. Ibn Hanbal, Ahmad bin Muhammad Al-Shaybani, 2001, Al-Musnad, Tahqiq: Shu'aib Al-Arna'oot and Adel Murshid, First Edition, Mu'assasat Al-Risalah, Beirut.
35. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah al-Ta'i Abu Abdullah Jamal al-Din, 1990, Sharh Tasheel al-Fawaid, Tahqiq: Dr. Abd al-Rahman al-Sayed, Dr. Muhammad Badwi al-Makhtoon, Edition: First, Hijr.
36. Ibn Wallad, Abu al-Abbas, Ahmad bin Muhammad bin al-Tamimi, 1996, Al-Intisar li Sibawayh 'ala al-Mubarrid, Study and Tahqiq: Dr. Zuhair Abd al-Muhsin Sultan, Edition: First, Mu'assasat al-Risalah.
37. Ibn Yaish al-Mawsili, Yaish bin Ali bin Yaish, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din al-Asadi, 2001, Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari, presented by: Dr. Emil Badi' Yaqoub, Edition: First, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.
38. Jamil Buthaina, Jamil bin Ma'mar, 1982, Diwan Jamil Buthaina, Dar Beirut for Printing and Publishing, Beirut.
39. Nadhir al-Jaysh, Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Muhibb al-Din, 1428H, Sharh al-Tasheel al-Musamma 'Tamyid al-Qawa'id bi Sharh Tasheel al-Fawaid',

Study and Tahqiq: A. Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Edition: First, Dar al-Salam- Egypt.

40. Ru'bah bin Al-Ajjaj, Diwan Ru'bah bin Al-Ajjaj, edited and arranged by Willem van den Wardt al-Burosi, Dar Qutaibah for Printing and Publishing, Kuwait, no date.
41. Shahata, Abu Zayd Ibrahim, 2012, Al-Shahid al-Nahwi Bayn al-Riwaya wal-Tawjeeh (A Semantic Critical Study) Hawliyat Kulliyat al-Lughah al-Arabiyah bi Jamia' al-Azhar Far' Girga, Issue Sixteen, 1433H.
42. Sibawayh, Amr bin Uthman bin Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, 1988, Al-Kitab, Tahqiq: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Edition: Third, Maktabat al-Khanji- Cairo.